

أحرام على بلابله الدوح

أحرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس

من المحزن أن تعود الصحافة القطرية إلى عاداتها القديمة وهي حجب الرأي والعمل على دفن الرؤوس في الرمال هذا في وقت يعتبر الإعلام القطري نفسه وعلى رأسه الجزيرة أنه منبر من لا منبر له. أفلا تنتسح هذا المنابر التي وسعت الخلق كله، لهماوم القطرين هذه وتفسح مجالاً لمناقشة قضايا الوطن بشفافية في دولة مرتبتها تقع في أعلى مؤشر الشفافية وتستضيف منظمة لحرية الصحافة وتنشر الديمقراطية من خلال المؤتمرات الدولية وتقيم الآخرين على قاعدة الديمقراطية من خلال المنظمة العربية للديمقراطية التي تقوم بتمويلها قطر

من المخجل أن ننصح العالم كله بالحوار ونعمل من أجل مصالحات الدول والجماعات، وفي الوقت نفسه ترفض صحافتنا مجرد نشر مقالات فردية تحمل وجهة نظر وطنية قطرية، يمكن مقارعتها بالرأي الأخر والحجة، بدلا من حجبها بإرادة رئيس تحرير لا يقوى على تحمل المسؤولية ويرمي بها على غيره من المسؤولين، وقد تكرر المنع خلال الشهر الأخير في أكثر من جريدة وشمل عدد يتزايد من الكتاب القطريين، الأمر الذي يشير إلى سياسة إعلامية ضيقة الأفق

أن المواطنين القطريين لديهم مخاوف مشروعة على هويتهم العربية-الإسلامية وخائفين على مصيرهم من تقادم الخلل السكاني وقلقين من نتائج التشريعات التي تربط الإقامة الدائمة بشراء أو الانتفاع بالعقارات بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم. وكذلك غير راضين عن إحلال اللغة الانجليزية مكان العربية في التعليم و الإدارة والاعتماد المتزايد على قيادات إدارية غير ناطقة باللغة العرب

وهم أيضا محبطين لاستحالة إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية إضافة إلى سد قنوات التعبير وإبداء الرأي وطرح الأسئلة المشروعة، وكانوا ينتظرون بصبر تفعيل الفصل الخاص بالسلطة التشريعية وإجراء الانتخابات وفقا لما جاء في

الدستور الدائم لدولة قطر لعام ٢٠٠٤ لعلهم من خلال تفعيل المواد من ٧٦ إلى ١١٦ حوالي ٤٠ مادة من أصل ١٥٠ مادة في الدستور(أنظر بحث الدكتور حسن السيد حول الموضوع)، يستطيعون من خلال ممثليهم أن يعبروا عن مخاوفهم ويفهمون من الحكومة أسباب تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة الراهنة المثيرة للجدل، لعل في ذلك حكمة. كما يمكن لممثلي الشعب أن يطلعوا ويناقشوا الميزانية العامة للدولة وحساب الاحتياطي العام والدين العام أن وجد وما يقال من انتقال أملاك الدولة العامة إلى ملكيات خاصة. وبذلك ربما يتاح لهم طرح الأسئلة التي يتهمس المواطنون بها نتيجة لغياب قنوات صحية لطرحها وتلقي الإجابة عليها بما يعزز احترامهم لدواتهم باعتبارهم مواطنين عليهم واجبات ولهم حقوق لا يجوز الانتقاص منها

علي خليفة الكواري

الدوحة: حزيران/يونيو ٢٠١٠